مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: العنف ضد المرأة		الرقم:005/2 ا
	المصدر : الخبير	موقع الواب :	البلد: تونس
		التاريخ: 26-11-2010	العدد و [ص] :

بمناسبة احتفال تونس باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

إعطاء إشارة انطلاق تركيز منظومة رصد ومتابعة وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي

آليات وطنية لرصد الظاهرة ومقاومتها

(تونس – الخبير) وعيا بأهمية مقاومة العنف بمختلف أشكاله داخل المجتمع أعطيت أمس إشارة انطلاق عملية إرساء «منظومة رصد ومتابعة وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي» خلال ورشة عمل بمناسبة احتفال تونس مع سائر المجموعة الدولية باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة وقد أشرفت على فعاليات الملتقى السيدة بابية بوحنك شيحي وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين.

ومن المنتظر أن تمثل المنظومة الوطنية آلية هامة لمتابعة تطور ظاهرة العنف من الناحية الإحصائية واتخاذ الإجراءات الملائمة لمقاومتها بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية بدءا لعملية تجميع وتحليل المعطيات مرورا بالرعاية والإحاطة بالنساء المعنفات ووصولا إلى إنصافهن وإدماجهن الفاعل.

المصادقة على المواثيق

العنف من الظواهر التي تعيق تطور أوضاع المرأة في أغلب دول العالم بما في ذلك الأمم المتقدمة وقد وعت تونس مبكرا بضرورة حماية المرأة ووقايتها من العنف الموجه ضدها وحرصت على مواكبة المواثيق والعهود والاتفاقيات الأممية ذات العلاقة وصادقت منذ سنة 1988 على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملات القاسية وغير الإنسانية والمهنية وهي من أهم الاتفاقيات الدولية التي تساهم فعليا في ضمان حقوق الإنسان وحرياته.

وكانت تونس قد صادقت منذ 1985 على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وانضمت إلى بروتوكولها الاختياري المعتمد بنيويورك في 6 اكتوبر 1999.

واعتبرت السيدة بابية بوحنك الشيحي أن هذه الإجراءات تؤكد عزم تونس على أن تكون على الدوام عاصمة دولية في مجال نشر قيم المساواة وتكافؤ الفرص والحداثة والتماسك الاجتماعي وقد احتلت تونس صدارة الترتيب العالمي بالنسبة لمعالجة ظاهرة العنف ضد المرأة وتأمين حقها في حركية التنقل والملكية وفقا لتقرير دولي صادر في جويلية الماضي.

إستراتيجية وطنية

في لقاء خصتنا به السيدة ليلى ولد علي بحري مديرة عامة مكلفة بشؤون المرأة والأسرة ذكرت أن ورشة العمل هذه تندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية للسلوك العنيف مشيرة إلى أن هذه الإستراتيجية تم إعدادها ويجري تنفيذها في إطار عمل شبكي بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمنظمات والجمعيات ذات العلاقة وقطاع الإعلام.

وتقوم هذه الإستراتيجية على جملة من الأبعاد الأساسية من أهمها البعد الوقائي المرتكز على توعية الرأي العام وتحسيسه بخطورة ممارسة العنف عامة وضد المرأة بالخصوص وتوظيف الاتصال الاجتماعي لحشد الدعم المناهض لكافة أشكال العنف كما تقوم على بعد ردعي من خلال منظومة جزائية متطورة تضمن للمرأة ومختلف أفراد الأسرة السلامة البدنية والمعنوية إلى جانب اهتمام خاص بالبعد الاجتماعي الذي يرمي إلى تلافي نتائج العنف اللاحق بالمرأة وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية الضرورية بما يكفل لها الكرامة ويضمن لها إعادة التأهيل الاجتماعي.

العنف الجسدي أبرز الأشكال

تهدف هذه الإستراتيجية إلى وضع قاعدة بيانات وطنية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وقد توصلت وزارة الإشراف منذ سنة 2008 الإعلان عن نقل الخط الأخضر المجاني المفتوح منذ سنة 1992 للنساء المعنفات على الرقم الجديد 80100707 والذي يمكن من استقبال اتصالات ضحايا العنف القائم على أساسا النوع الاجتماعي والاستماع إلى النساء المعنفات ومساعدتهن

من خلال التوجيه والإحاطة والمتابعة.

ويضمن الخط الأخضر السرية التامة للمتصلة والقائمة على الإصغاء مما يسهل عملية التعبير بكل حرية ودون أحكام مسبقة مع إمكانية طلب المساعدة دون تحمل المواجهة المباشرة من قبل المتضررة.

وتحرص وزارة شؤون المرأة على تشريك النسيج الجمعياتي الذي يعمل في علاقة مباشرة مع كافة أفراد المجتمع على إيجاد الحلول الملائمة وذلك من خلال مراكز ايواء متخصصة وعبر إرساء مصالح استقبال واستشارة قانونية متعددة.

واستنادا إلى آخر المعطيات فإن العدد الجملي للمكالمات الواردة على الخط منذ إحداثه قدر إلى غاية الأسبوع الجاري بـ 9094 مكالمة منها أكثر من 4 آلاف صادرة عن النساء و5 آلاف من المتصلين رجال والبقية جهات أخرى من صحافة وجمعيات وفيما يتعلق باصناف المكالمات فقد تلقى الخط أكثر من 1660 مكالمة متعلقة باستشارات قانونية واجتماعية و5645 مكالمة للاستفسار حول الخط أما عدد حالات العنف الواردة على الخط فقد قدرت بـ 1561.

ويعتبر العنف الجسدي أبرز الإشكال ولمناهضة العنف ضد المرأة يتواصل العمل الشبكي حاليا من أجل تعزيز خيارات المرحلة القادمة.

إستراتيجية عربية

من المبادئ التي تميزت بها رئاسة تونس لمنظمة المرأة العربية نجد المبادرة المتعلقة بإعداد إستراتيجية عربية لحماية المرأة من العنف وهي بادرة السيدة ليلى بن علي رئيسة منظمة المرأة العربية وترتكز الإستراتيجية على محاور الوقاية والحماية والمشاركة والتشريعات والإجراءات القانونية والدراسات والبحوث والمتابعة والتقييم.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي وفق ما ذكرته القاضية سامية دولة ملحقة بديوان السيد وزير العدل وحقوق الأسنان في إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المجتمعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تعميق ثقافة الوقاية منه.

كما ستهتم الإستراتيجية بسن وتطوير التشريعات والقوانين العربية لتجسيم مبادئ القرارات والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة وذلك عن طريق تشجيع الدول العربية على مراجعة التشريعات والقوانين والإجراءات القانونية لضمان تنقيتها من التمييز ضد المرأة.

واجمالا فإن الإستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف تعتبر أهم التحديات الراهنة وفي هذا السياق بينت السيدة سامية دولة أن هناك عديد التحديات المشتركة لتنفيذ خطط العمل الوطنية للدول العربية من بينها نقص التمويل وغياب القدرة التنافسية الكافية وآليات الرصد والمتابعة والتقييم ويبقى الهدف المنشود من الإستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف الارتقاء بمستوى وقايتها من العنف وحمايتها والارتقاء بالمرأة ضحية العنف إلى أفضل المستويات الممكنة.

القضاء على العنف

في رسالة وجهتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ذكرت أن العنف ضد المرأة ليس بالأمر لا يمكن تجنبه فالأسر والمجتمعات المحلية يمكن أن تغير من عاداتها ومواقفها الاجتماعية.

ويمكن للحكومات أن تسن قوانين مشددة وأن تعمل على تنفيذها وتقديم الجناة إلى العدالة ويمكن للمجتمعات أن تكفل الحق في الصحة الجنسية والصحة الإنجابية بما في ذلك تقديم خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والقدرة على اتخاذ خيارات حرة ومستنيرة بشأن قضايا الإنجاب.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل وقف العنف ضد النساء والفتيات وسن القوانين السليمة التي تكفل تقديم الجناة إلى العدالة كما يتم العمل على تعزيز الحق في الصحة الجنسية والإنجابية والمضي قدما في تنفيذ توصيات قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

بسمة المعلاوي